



سمير أمين.. مفكر اقتصادي ماركسي لم يقبل فكرة نهاية الشيوعية

وهكذا يساهم العامل البسيط "غير الماهر" بسنة "عمل بسيط" في العمل الاجتماعي الإجمالي، في حين يساهم العامل الماهر بسنة "عمل معقد".

توسيع الرأسمالية محكوم بالقانون الرأسمالي للقيمة المحولة، والذي لا يحكم فقط إعادة الإنتاج الموسع، بل يحكم أيضا، باختصار، جميع جوانب الحياة الاجتماعية

ويضيف "نقوم باستخلاص تكلفة تدريب العامل البسيط؛ لأن تدريبه هو التدريب الذي يُقدم لجميع المواطنين، بينما نأخذ في الاعتبار تكلفة التدريب الإضافي للعامل الماهر، الذي يمتد تدريبه مثلا لمدة عشرة أعوام إضافية، لكل عام منه تكلفة لكل عامل ماهر، تعادل عامين من العمل الاجتماعي؛ لتغطية تكلفة المعلمين وتجهيزات التدريب وتكاليف معيشة الطالب.

وهكذا، ففي حين يعمل العامل غير الماهر لثلاثين عاما، سيحصل نظيره الماهر عشرين عاما فقط، بعد أن كرس العشرة أعوام الأولى للتدريب الإضافي، وستتم استعادة تكلفة هذا التدريب 'عشرون عاما من العمل الاجتماعي' على مدى عشرين عاما من العمل، من خلال الثمن الخاص بالعمل المعقد، وبعبارة أخرى، تساوي وحدة العمل المعقد 'بالساعة' أو بالسنة، وحدتين من العمل البسيط. ينتج عن هذا أن 60 بالمتة من الوحدة المركبة من العمل المعقد، ستتكون مما يعادل وحدة من العمل البسيط، و40 بالمتة منها مما يعادل وحدة من العمل المعقد 'التي تعادل وحدتين من العمل البسيط'، أي أن وحدة العمل المعقد التي يقدمها العمل في مجموعه، تساوي 1.4 وحدة من العمل البسيط".

فلا يمكنها أن تكون كذلك، ولتختل أن تطور قوى الإنتاج بذاته يؤسس- ضمن الرأسمالية- لاقتصاد الغد كما تحاول إقناعنا كتابات انطونيو نيجري وتلاميذه، فإن هذا سيكون ظاهريا فقط؛ ففي الواقع يحمو الوجود المكتمل لرأس المال - القائم بالضرورة على قمع العمل- الجانب التقدمي لهذا التطور، فهذا التدمير كامن في قلب تطور القسم الثالث، المصمم لامتصاص الفائض الذي لا يفصل عن الرأسمالية الاحتكارية.

ويناقش أمين بالمقال الثالث "العمل المجرّد وجدول الأجرور" الفوارق المفاهيمية بين العمل المجرّد كمحتوى عام، والعمل الملموس، بسيطه ومعقده، كاشكال استعمالية له- بتعبيرات القيمة التبادلية والإستعمالية- وهو القيمة المفاهيمية الهام لماركس الذي يكتمل تمييزه بين العمل وقوة العمل، كاساس لفهم علاقات الإستغلال، وكيف يتم إنتاج كل شكل من هذه الأشكال، والفوارق بينها في المساهمات في إنتاج واستهلاك القيمة، وكيف أن ما يحكمها ليس فوارق الإنتاجية الحديثة كما تزعم النظرية النيوكلاسيكية الإنشائية في هذا الصدد، بل علاقات القوى والصراع الطبقي ومطالبات هيمنة رأس المال مرة أخرى؛

ويقول أمين "بافتراض اختيار عينة من مئة عامل من ذلك المجتمع، موزعة بين الفئات المختلفة من العمال 'مختلفي المهارات' بنسب مماثلة تماما لتوزيعهم في المجتمع ككل الذي قد تصل قوته العاملة مثلا إلى عدد 30 مليون عامل، وتأخذ بالاعتبار، في التحليل المبسط التالي، فنتين فقط من العمل: 1- العمل البسيط الذي يشمل فقط 60 بالمتة من العينة 'سنتين عاملا'. 2- العمل المعقد الذي يضم 40 بالمتة من العينة 'أربعين عاملا'. ولنفترض أن كل عام يقدم عمال العينة نفس العدد السنوي من ساعات العمل، ولنقل ثمانين ساعة في اليوم و220 يوم عمل في السنة؛ أي يقدم كل عامل منهم سنة عمل مكونة من 1760 ساعة عمل، ولنترك حساب عدد سنوات العمل لوقت لاحق،

عامية تقوم على التضامن الاجتماعي، إلى إدارة خاصة تقوم افتراضا على "المساومة الحرة" على أساس "الحقوق الفردية"، وهذا هو أسلوب الإدارة السائد في الولايات المتحدة، والمترادف النطاق في أوروبا، الذي يفتح مجالات ومريحة للغاية، لاستثمار الفائض. ويؤكد أنه في ظل الرأسمالية، تؤدي كل هذه الاستخدامات للنتائج المحلي الإجمالي- سواء مفيدة أم لا- نفس المهمة؛ تمكن التراكم من الاستمرار، رغم القصور المتزايد لدخول العمالة، وفضلا عن ذلك، فالمعركة الدائمة حول نقل العديد من المكونات الأساسية للقسم الثالث، من الإدارة العامة إلى الخاصة، إنما تتيج فرصا إضافية لرأس المال "لتحقيق ربح" (وبالتالي زيادة حجم الفائض)، فتخبرنا الرعاية الصحية الخاصة مثلا أنه "إذا كان يجب علاج المريض؛ فيجب أن يكون ذلك مبرحا قبل أي شيء، سواء للعائلات الخاصة أو لشركات الأدوية أو حتى لشركات التأمين.

ويشير أمين إلى أن تحليل امتصاص القسم الثالث للفائض يتوافق مع روح العمل الرائد لباران وسوزي، والنتيجة الضرورية له، هي أن نسبة كبيرة من الأنشطة المدارة بهذه الكيفية، أنشطة طفيلية تضخم الناتج المحلي الإجمالي؛ فتقل بشكل جوهري من قيمته كمؤشر على "الثروة" الحقيقية للمجتمع. وتتناقض مع هذا التحليل، الموضحة الحالية التي تعتبر النمو السريع للقسم الثالث علامة على التحول من الرأسمالية، بانتقالها من "العصر الصناعي" إلى مرحلة جديدة، هي "اقتصاد المعرفة"؛ ومن ثم يستعيد سعي رأس المال اللامتناهي لتحقيق الربح مشروعته. فيما الحقيقة أن تعبير "رأسمالية المعرفة" متناقض ذاتيا، فاقتصاد الغد، الاقتصاد الإشتراكي، سيكون حقا "اقتصاد معرفة"، أما الرأسمالية

سمير أمين وعصر الرأسمالية الاحتكارية

ثلاثة مقالات في نظرية القيمة لم تنشر من قبل في كتاب

النضال، لكنه رفض تحديد محتواها "تقدما" بشكل تفصيلي.

ويضيف أمين أن الإشتراكية، كمرحلة من سلسلة مراحل على الطريق الطويل إلى الشيوعية، والتي تعتبر أعلى مراحل الحضارة الإنسانية، سيتوجب عليها أن تطور استراتيجيات تقلل تدريجيا- لتلغي في النهاية- سيطرة القانون الرأسمالي للقيمة المحولة، لكن ماذا عن القيمة الاجتماعية وإنتاجية العمل الاجتماعي؟..

إن مفهوم القيمة الاجتماعية يضيء لنا الطريق، كما يوجهنا لتصور متطلبات بناء الإشتراكية القادمة، من إدارة اقتصادية قائمة على المنفعة الاجتماعية لتلك السلع والخدمات التي يقرر المجتمع في مجموعه "لا الرأسماليين" إنتاجها، إنه لا يقدم لنا وصفة مُسبقة التجهيز، بل مجرد مبدأ، وهو: الانصهار بين الإدارتين الاقتصادية والسياسية، وخضوعهما المشترك لعمل الديمقراطية المساوية للجميع، من مواطنين ومنتجين ومستهلكين، من طلبة المدارس إلى المتقاعدين.

وهكذا لدينا وعي واضح بالضرورة، وهي "مهموم الحضارة" (باستخدام عبارة فرويد، لكن بمعنى مختلف)، التي تستشعرها فعلا كافة شعوب العالم المعاصر، وتتموضع مقترحات استراتيجيات العمل المطروحة لتحقيق هذه الغاية، والتي طرحتها في كتاب تدهور الرأسمالية ضمن نطاق هذه الرؤية، من محاولة المساهمة في إعادة خلق يسار راديكالي، أي راديكالي في نقده للرأسمالية، والذي بدأت صياغته على يدي ماركس، دون اكتمال بأي حال من الأحوال.

وفي المقال الثاني، المعنون بـ"الفائض في الرأسمالية الاحتكارية والربيع الإمبريالي"، تطرق أمين إلى مسألة القطاع الثالث، المعروف بالخدمات، الذي تورم اصطناعيا في ظل الرأسمالية الاحتكارية كحل لإشكالية عدم التوافق بين نمو الأجرور ونمو الإنتاجية بسبب الطابع الإشتغالي للنظام؛ ما يخلق تناقضات بين العرض والطلب "فينتج الأزمات الدورية"، وبين قطاعي الإنتاج والاستهلاك (يعيقق التراكم ويشوّهه)..

الخ، مما تغلّبت عليه الرأسمالية الاحتكارية "مسودة الشرايين بضعف المنافسة" بخلق قطاع خدمات ضخم ليمتص فائض القيمة ويعيد تدويره في الاقتصاد؛ كحل مؤقت بطبيعته- يتسق مع منطق النظام ولا يتعارض مع مصالح طبقته المهيمنة، لشكالات الركود والتراكم والبطالة.. الخ من مظاهر الأزمة المزمنة.

ويقول أمين إن بعض العناصر المكونة للقسم الثالث- مثل تكاليف البيع- التي نمت بشكل خرافي خلال القرن الماضي- تمثل دليلا على طبيعتها الطفيلية، وقد التقطها مبكرا بطبيعتها تلك بعض الاقتصاديين، مثل جوان روبنسون، الذين تم التقليل من شأنهم والاستخفاف بهم مهينيا، وتنتمي لهذه العناصر كذلك بعض النفقات العامة "كالتسليح" والخاصة "كخدمات الحراسة والأقسام القانونية".

إن جزءا من القسم الثالث ينتمي "أو ربما كان" بالتأكيد للإنتاج الذي يفيد العمال، ويكتمل أجورهم "كالرعاية الصحية وتأمين البطالة والمعاشات التقاعدية"؛ وهذه المزايا التي كسبتها الطبقات العاملة بالنضال الضاري، قد غدت على أي حال موضعا للتشكيك عبر الثلاثة عقود الماضية؛ فخفض بعضها بشدة، وحول بعضها من مجال اختصاص سلطة

يستكمل المفكر سمير أمين في هذا الكتاب "نظرية القيمة في عصر الرأسمالية الاحتكارية" ما بدأه في عمله السابق "قانون القيمة المعولة" على نطاق أوسع، حيث يضم ثلاثة مقالات مترابطة تشكل دليل قراءات تكملي لما لم يتم الإسهاب في تناوله في كتابه السابق، ترجمها وقدم لها مجدي عبدالهادي مشيرا إلى أنها تناقض تناقضات منطق نظام الأسعار العيني المعتمد لدى الاقتصاد التقليدي مع العقلانية الاجتماعية، خلافا لكافة مزاعم ذلك الاقتصادي المؤدلج عن التخصيص الرشيد للموارد، بالمعنى الفني الضيق، لكن المؤطر بالمصالح الرأسمالية، كما يوسع مناقشته لتحولات الرأسمالية، مُحلا وموصفا لها كراسمالية احتكار مُعمم، تفاقمت ضمنها الممارسات اللاعقلانية والإهدارية؛ لحفظ التراكم الرأسمالي وتكريس الهيمنة البرجوازية؛ بما زاد مما تعانيه الرأسمالية من إشكالات متصلة من تبيد وتدمير للموارد وإفكار واستقطاب اجتماعي وأزمات مزمنة تتفاقم نطاقات ووتائر انفجاراتها باستمرار.

رأس المال/العمل؛ فقد مكّنته الأداة المنهجية الأساسية، الديالكتيك المادي، من الاستيعاب الكامل لازدواجية التقدم المحقق بالرأسمالية وضمنها، فيقول

ماركس عن نمط الإنتاج الرأسمالي، إنه مع تزايد قوته، وبالتوازي مع توسعه، يدمر الأسس الأكثر ضرورة للمجتمع، وهي "الإنسان" (العامل المُعْتَرَب والمستغل)، و"الطبيعة"؛ ومن ثم خلس ماركس إلى أن النظام الرأسمالي لا يمثل سوى مرحلة واحدة من التاريخ.

فكرة أنها قد تكون "نهاية التاريخ"، كما هي متداولة هذه الأيام، أو بشكل أكثر حصافة، أنها نظام قادر على التكيف اللامحدود مع متطلبات التغيير، هي بالكاد كلام فارغ، فالرأسمالية تكيفت، واستطاعت التكيف، مع كثير من المتطلبات، لكن ليس أبدا مع تلك الضرورية للتغلب على تناقضها الرئيس.

ولم يستنتج ماركس من هذه النتيجة، أن الإشتراكية - كمرحلة تحرر إنساني أعلى في سلم ارتفاع الحضارة الإنسانية- "حتمية"، فمنهج الديالكتيك المادي يحرم مثل ذلك الاستنتاج؛ فكانت ماركس بالتالي رؤية مفتوحة للمستقبل حتى ولو كانت متفائلة، رغم أنه لم يستبعد "التدمير الذاتي"، كما أشار صراحة.

ويوضح أمين أن التبسيط السوفيتي الذي انتهك الماركسية، كان قد أعلن "حتمية" الإشتراكية، واضعا بفعله هذا، محل المعالجة المادية الديالكتيكية للمادية التاريخية لماركس، تفسيرا ميكانيكيا تشكل فيه "القوانين" المفترضة نظرية مكتملة ومغلقة للتاريخ. وهكذا فافاق المستقبل ما زالت مفتوحة، لكن يجب الاستعداد لها، بالمساهمة في التطور بالذبح باتجاه تجاوز الرأسمالية، وبناء بديل اشتراكي، وبتقليل مخاطر التدمير الذاتي لسفينة الرأسمالية الغارقة.

أما عن كيف نستعد لمستقبل أفضل، يقوم على العقل والتحرر الإنساني "غير المنفصلين"؛ فقد وضع ماركس النضال الطبقي بقيادة الطبقة العاملة

الطبيقي بقيادة الطبقة العاملة "البروليتاريا" في قلب إجابته على هذا السؤال، قائلا بوضوح إن الإشتراكية القادمة ستكون نتيجة لهذا

محمد الحماصي كاتب مصري

أول المقالات التي ضمها الكتاب الصادر عن دار صفصافة "القيمة الاجتماعية ونظام السعر-الدخل" يتساءل أمين: هل أدى التقدم في إنتاجية العمل الاجتماعي، الناشئ في إطار توسع الرأسمالية، إلى "تقدم اجتماعي" بالمعنى الأوسع للكلمة "ولو لم يتم تحديده بدقة حتى الآن"؟

ويقول إن توسع الرأسمالية محكوم بالقانون الرأسمالي للقيمة المحولة، والذي لا يحكم فقط إعادة الإنتاج الموسع، بل يحكم أيضا، باختصار، جميع جوانب الحياة الاجتماعية، التي تخضع لمتطلبات عمل وبيع رأس المال ذات الأولوية، فليس هناك "اقتصاد سوق" باستخدام المصطلحات الشائنة المبتذلة- لا يؤدي إلى "مجتمع سوق"، فيما عقلانية القرار الاقتصادي، التي يقدمها الاقتصاديون البرجوازيون لا تعدو كونها عقلانية نسبية، تغدو لإعقلانية إذا ما ارتفعت من مستوى الإدارة الاقتصادية، إلى النطاق الكامل للحياة الاجتماعية.

التبسيط السوفيتي الذي انتهك الماركسية، كان قد أعلن "حتمية" الإشتراكية، واضعا بفعله هذا، محل المعالجة المادية الديالكتيكية للمادية التاريخية لماركس

ولا يترادف تقدم القوى الإنتاجية، المرتبط بهذا المنطق، مع التقدم بمعناه الكامل؛ لأنه، كما كان دائما، يحمل تأثيرات بناة ودمرة في الوقت نفسه، ويستمر هذا التناقض بالتفاقم - الجوهري ضمن الديالكتيك المادي للتوسع الرأسمالي- ضمن الحدود التي تسمح بتقدم التاريخ في إطار هذا النظام، والذي وصل حاليا إلى درجة، يمكن القول معها من الآن فصاعدا، إن الجوانب المدمرة للرأسمالية أصبحت تغلب على مساهماتها التقدمية، وتبرز الحركة البيئية المعاصرة بشكل خاص كدليل هذا الانقلاب.

ويضيف "من جانبي أكدت على بعد مختلف للتناقض، هو التفارق المتزايد بين الظروف المادية المتاحة للأغلبية في المراكز، وتلك المتاحة لنظيرتها في تخوم النظام الرأسمالي العالمي، والذي يمثل الشكل الرئيس للإفكار، الذي ربطه ماركس بشكل صحيح بتكثف تناقض

